العولمـــــة.. الآليات ومجالات الاختراق

د. ستار جبار البياتي

على الرغم من ان جذور العولمة تمتد عميقاً في رحم الرأسمالية ، إلا ان المسيرة الحقيقية صوب العلاقات الاقتصادية المعولمة كانت قد بدأت حينما كانت اوربا تصارع الآثار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ، ففي عام ١٩٤٨ توصلت الولايات المتحدة واوربا الغربية إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، المعروفة اختصاراً بالجات .(GATT)كذلك تم تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وبذلك مثلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الرحم المناسب لتبلور العولمة ، لكي تظهر فيما بعد بشكلها المعروف كمصطلح في التطبيق عند مرحلة عقد التسعينيات من القرن الماضي.

لقد سبق عملية التطبيق هذه تمهيد من قبل الرأسماليين عن طريق وسائل الاعلام والثقافة، واذا كان مفهوم العولمة قد ظهر في بدايته في مجال الاقتصاد - كما يقول الدكتور محمد عابد الجابري - للتعبير عن اتساع مجال الانتاج والتجارة وتدويل رأس المال ليشمل السوق العالمية باجمعها، إلا ان العولمة ليست نظاماً اقتصادياً فحسب، بل اصبحت في ارتباط عضوي مع وسائل الاتصال الحديثة التي تنشر فكراً معيناً، لا بل ثقافة معينة يمكن ان نطلق عليها (ثقافة الاختراق)، هذه الثقافة التي يراد لها ان تصبح ثقافة العالم تتضمن اطروحتين:

١-اطروحة استعمار الكوكا: اذ يعتقد مؤيدوها ان الثقافة الغربية، لاسيما الامريكية، سوف تغطي وتكتسح العالم كله، فالمأكولات والالبسة والموسيقى والسلع الاستهلاكية تلقى اقبالاً كبيراً من افراد وشعوب العالم.

٢-اطروحة التحديث يساوي التغريب: مفادها ان التحديث ينتج عنه التغريب، أي ان الاشخاص في الحضارات غير الغربية حين يأخذون بالحداثة، فهم بالضرورة يتخلون عن قيمهم ومؤسساتهم ليتبعوا قيم الغرب.

وطالما ان الولايات المتحدة تمتلك (٦٥٪) من المادة الاعلامية في العالم، فقد دعا الرئيس الامريكي الاسبق (نيكسون) في كتابه (Victory Without war)إلى نشر القيم الامريكية اذا ما ارادت امريكا ان تكون زعيمة العالم، وعلى هذا اكد (بريجنسكي) مستشار الامن القومي الاسبق بقوله: (ان على الولايات المتحدة وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الاعلام الدولي، ان تقدم للعالم اجمع نموذجاً كونياً للحداثة، بمعنى نشر القيم والمبادئ الامريكية).

من اجل هذا نرى ان دول العالم المختلفة منها الغربية تستقبل باستمرار سيلاً هائلاً من البرامج الاعلامية والتلفزيونية والافلام السينمائية، وقد بلغت الهيمنة الامريكية في هذا المجال في دولة صناعية مثل كندا حداً جعل بعض الخبراء يشيرون إلى ان الاطفال الكنديين من كثرة ما يشاهدونه من برامج امريكية، اضحوا لا يدركون انهم كنديون، وقد عبر وزير الخارجية الكندي الاسبق (فولكنر) عن ذلك بقوله: (لئن كان الاحتكار امراً سيئاً في صناعة استهلاكية فانه اسوأ إلى اقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الامر على تثبيت الاسعار، وانما على تثبيت الافكار ايضاً).

وتلعب المنظمات الدولية دوراً مؤثراً في تحقيق العولمة، فالوصفات السحرية الجاهزة التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معاً من خلال سياسات التكييف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي تحت بند الاصلاح الاقتصادي، ما زالت مجرد وسائل وآليات رأسمالية للتغلغل الاجنبي من باب الاقتصاد، وتكفي الاشارة إلى اهم النتائج التي تمخضت عنها هذه البرامج مثل: ارتفاع نسبة البطالة في كل مكان، انخفاض عوائد العمل، تفاقم التبعية الغذائية، تفاقم ظروف البيئة، تدهور النظم الصحية والتعليمية، استمرار تضخم عبء الديون الخارجية، وغيرها. وفي الوقت الذي تقود فيه الشركات (متعدية) الجنسيات عمليات تدويل الانتاج ورأس المال معاً، تبقى واحدة من اهم آليات الرأسمالية للتأثير على الدول النامية، اذ ان هذه الشركات عندما تستثمر اموالها في بلدان لا يملك حكامها أي برنامج عمل او رؤية مستقبلية، او أي فكرة عن نوع التكنولوجيا والصناعة التي تحتاجها بلدانهم، فانها تلجأ عادة إلى الغش والاحتيال فتبني من المصانع ما هو اكثرها تقادماً في عدد سنوات التشغيل وارخصها ثمناً. اما في البلدان التي يقودها سياسيون لهم افق سياسي ناضج ورؤية مستقبلية واضحة، وحيث الحكومات تضغط بقوة على الشركات الاجنبية لكي توظف تكنولوجيا متقدمة وترفع من مستويات عملياتها الانتاجية، فان الشركات تحاول ان تلعب دوراً مختلفاً.

ولا يقتصر الامر على الجانبين الاعلامي والاقتصادي، بل يتجاوز في مداه وتأثيراته السلبية إلى المجالات السياسية والامنية والاجتماعية في جوانبها القيمية والسلوكية، وبالتالي فان العولمة تتميز باشكاليات ثنائياتها المتناقضة من خلال تعاملها المزدوج في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية تجاه قضايا مختلفة، منها تأكيد دور الدولة ومحاولة الغاء سيادتها، حرية التجارة وفرض العقوبات الاقتصادية والتجارية، تقوية المركز وتهميش الاطراف، ناهيك عن الهجوم الذي تشنه على سيادة دول الاطراف، ذلك ان مسألة الحدود من المسائل التي تحكم عقلية البيت الابيض بقوة، حيث ينظر إلى النزعة الفردية وطبيعة التجارة نظرة ايديولوجية، والحدود في رأي (رونالد ريغان) الرئيس الاسبق، هي: ملك للشخص الذي يستطيع ان يحددها ويستغلها، لا لمجموعة دول العالم الثالث في الامم المتحدة. وهنا يجب التأكيد على تلازم الاستقلال السياسي مع الاقتصادي وهما وجهان لعملة واحدة يمكن ان تسمى السيادة، الا ان الاستقلال السياسي لأغلب الدول بقي بدون الاقتصادي ناقصاً.

ويبدو ان الامر اكثر طرافة في حالة الدول الوطنية المستقلة حديثاً (جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة)، التي لم تكد تستقبل وتتسلم الحق الثلاثي في (العلم والنشيد والمقعد الدولي) حتى سلمت من فورها الحق الثلاثي في تحديد (نظام الملكية ونظام ادارة السوق ونظام التجارة)، أي ان ما أخذته من سيادة سياسية دفعت ثمنه فوراً من سيادتها الاقتصادية.

واذا كان (فوكوياما) من خلال مقولته (نهاية التاريخ) قد طمأن الولايات المتحدة على انتصار ليبراليتها في الماضي، فان (هانتنغتون) في كتابة (صراع الحضارات) ينبهها إلى اخذ الحذر والاستعدادات والتهيؤ للصراعات الحضارية القادمة، ويضع الحضارة الاسلامية من بين الحضارات المرشحة لهذا الصراع، ولهذا نلاحظ ان اغلب الدول الاسلامية تعاني من صراعات داخلية وازمات اقتصادية وحالات من اللا استقرار السياسي، وكل هذا يحدث في زمن العولمة.

واذا كانت اغلب الآراء اليوم تؤكد على عدم قدرة دول العالم على مواجهة العولمة على اعتبار انها - وهي في طور التشكل - كالسيل الجارف الذي يكتسح كل شيء امامه، فالأولى بهذه الدول ان تميز بداية بين ما تجنيه من فوائد وما سيلحق بها من اضرار وبالتالي عليها ان تجري استعداداتها للتكيف مع المتغيرات الجديدة ومنها العولمة، وهذا التكيف يهيئ لها فرصة الاستفادة قدر المستطاع مما تتيحه العولمة من فرص ايجابية تتمثل بالاندماج مع الاقتصاد العالمي ودعم التوجهات نحو الاستثمار الاجنبي من اجل انعاش اقتصاداتها وتنميتها وتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من المجالات العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الوطني، بيد ان ذلك كله لا يدعو إلى ترك الامور على هواها لان تحدث بتلقائية وعفوية، وانما يجب تهيئة مستلزمات هذا التكيف عن طريق تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة المتمثلة بالمؤسسات والتشريعات القانونية وتنمية مهارات العاملين وتطوير القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية والاستفادة من تلك الفرص بما يناسب الواقع الاقتصادي والاجتماعي لاي بلد على وفق خصوصياته الوطنية.

في الهم الاقتصادي

ممارسات آن لها ان تدان

حسام الساموك

انعكست تداعيات المشاركة التي طغت على افكار نفر من كبار المصرفيين يتفنن بعضهم في اصطناع ممارسات متنوعة تؤشر بمجموعها إلى استغلال مشاريع المشاركة لتحقيق مكاسب لا تتسم بالمشروعية، وهذا ما شهدته العديد من تداولات سوق الاوراق المالية، فيما كان حرياً بادارة السوق وهيئة الاوراق المالية، الجهة المعنية بمراقبة سلامة الاداء التداولي ان تضع حداً لمثل تلك الحالات السلبية ومساءلة الاطراف التي تقف وراءها من مستثمرين ووسطاء معتمدين.

من تلك الشواهد ما اقدم عليه مصرف كبير تطوع رئيس مجلس ادارته للتفاوض مع مصرف لبناني معروف بهدف عقد صفقة مشاركة على غرار ما شهدته مجموعة متنوعة من المصارف الاهلية العراقية، وكان شرط ادارة المصرف اللبناني للمضي في تنفيذ اجراءات الاتفاق ان تبقى اخبار الصفقة سرية ريثما يتم الاتفاق على اعلانها، لكن رئيس مجلس ادارة المصرف العراقي الذي كان يحمل في جعبته هدفاً آخر، عاد إلى بغداد ونشر خبر الاتفاق في الاوساط المصرفية والمالية بما تسنى له ان يرفع سعر سهم مصرفه من سبعة دنانير إلى اثني عشر ديناراً، ليفلح في بيع عشرات الملايين من الاسهم التي يمتلكها عبر تداولات البورصة، وحين حقق هذا الهدف صرح لاحدى الصحف بما حققه من مشروع مشاركة بين مصرفه وشريكه اللبناني، ولم يتردد في ارسال نسخة من الصحيفة إلى صاحب المصرف اللبناني ليقوم الاخير بدوره بالغاء الاتفاق لخرق الطرف الآخر الشروط المتفق عليها، فيما كان الطرف العراقي يختال افتخاراً بما حققه من لعبة ضاعف بها رصيده وعزز موقعه المالي.

وحين نستعرض هذه الحكاية ومثيلاتها لابد من ان نؤشر ما تلحقه من ضرر بسمعة المستثمرين العراقيين في ميادين تعاملهم مع اقرانهم في لبنان او أي بلد آخر ضمن فعاليات التبادلات التجارية والمالية المختلفة.

واذا كان مثل هذا التصرف قد الحق ذلك الضرر الفادح بمضمار التعاملات البينية مع المؤسسات والمصارف والجهات العربية والاجنبية فانها لا تخلو بالتأكيد من مخالفة فاضحة للوائح والقوانين العراقية، والتي لا بد من ان تفعل بعد ان اضحت المخالفات والخروقات المدانة تمارس من دون ان تقوى اية جهة رقابية او قانونية على التصدي لها.

لقد اضحت بعض الاجراءات التي تقوم بها المؤسسات المعنية بالفعاليات الاقتصادية المختلفة تؤدي ما لا يتفق وما يجب ان تقوم به هذه المؤسسة او تلك تنفيذاً لقانون او تلبية لسوابق او ثوابت معتمدة بقدر ما اخذت المزاجية في احيان عديدة تلعب دورها للمصادقة على هذا الاجراء والاعتراض على ذاك، ان لم يكن هنا هدف مرفوض لا نتمناه، حتى ان عرقلة غير مبررة مثلاً تفاجئنا لدى النظر في امر مألوف ويفترض ان يعامل بالانسيابية المعهودة، لكن امراً آخر يحمل في طياته الف شك ونية مبيتة، يمر مرور الكرام. حتى ان الاجهزة الرقابية المشكلة لمتابعة الاجراءات الامنية في تلك التداولات اخذت تعطي الضوء الاخضر لممارسات اتسمت بالخرق الفاضح للتعليمات والضوابط والثوابت القانونية وهو ما اشرنا اليه في مناسبات متنوعة سابقة.

رئيس اتحاد رجال الاعمال:

مشاريع وتوصيات لتفعيل دور القطاع الخاص

بغداد / كريم الحمداني

قدم اتحاد رجال الاعمال العراقيين إلى وزارة الصناعة عدة مقترحات تجسد المنهجية السليمة والوجهة العملية لدعم القطاع الخاص.

وقال رئيس الاتحاد راغب رضا بليبل لـ "الحدث الاقتصادي" ان التوجه نحو اقتصاد السوق بديلاً عن الاقتصاد الشمولي الموروث باختلالاته العميقة ومعضلاته المتراكمة وازماته المستشرية كالركود والتضخم والبطالة والفساد يأتي في مقدمة متطلبات المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق ويستوجب اعطاء دور متميز وفاعل للقطاع الخاص.

واشار بليبل: لا نرى بالمقابل ما يؤشر إلى وجود تدابير واجراءات وبرامج عملية داعمة للقطاع الخاص لاسيما الصناعة الوطنية التي تبدو بامس الحاجة إلى الدعم المادي والاجرائي لكي تسهم بقسطها الايجابي في رفع المستوى التكنولوجي للتصنيع الوطني وامتصاص اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وتعزيز استقرار الاوضاع الامنية.

واوضح ان المقترحات تسهم بمعالجة المشاكل التي يعانيها القطاع الصناعي الخاص وتفعيله لكي يشارك بقسطه الفاعل في النهوض بالاقتصاد الوطني، وتناولت المقترحات الشروع العاجل برسملة المشاريع الصناعية والانتاجية القديمة وتقدير قيمتها الحقيقية في الوقت الحاضر والاسراع باقراض وتمويل المشاريع الصناعية بقروض ميسرة تناسب احتياجاتها وتفعيل دور القطاع الصناعي الخاص وتأهيل مشاريعه المستحقة إلى تطوير يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية وبضمانة المشروع نفسه وتجميد تسديد القروض الممنوحة من المصرف الصناعي لمدة مناسبة آخذين بنظر الاعتبار الازمة الاقتصادية الراهنة وبناء مجمعات ومدن صناعية توفر جميع الخدمات الاساسية التي تتلاءم مع التطورات الجارية في العالم يساهم فيها القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية والقطاع المصرفي الرسمي على شكل شركات مساهمة لبيعها بالتقسيط او التأجير.

واكد بليبل ان المقترحات تضمنت ايضاً ضرورة مساهمة القطاع الخاص في اللجان والهيئات التي تقترح القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع الصناعي وكذلك بالاستثمار الاجنبي ومشاركة ممثلي القطاع الخاص في الوفود الرسمية التي تزور الدول الاخرى لغرض تعزيز مواقفنا وطروحاتنا في المجال الاقتصادي واحتياجات هذا القطاع وضرورة تفعيل الهيئات واللجان الاقتصادية كهيئة الخصخصة وجميع اللجان التي تعالج مشاكل الصناعة ومطالبة امانة بغداد والبلديات في المحافظات من خلال تدخل وزارة الصناعة لتقديم الخدمات اللازمة للمناطق الصناعية الحالية ودراسة التدفق العشوائي للبضائع الاجنبية ووضع ضوابط لها واخضاعها للمواصفات المعتمدة من خلال دوائر السيطرة النوعية والسلامة الصحية ودوائر الكمارك لجباية الرسوم والضرائب والغاء الرسوم والضرائب للمشاريع الصناعية والانتاجية لمدة مناسبة اخذين بنظر الاعتبار وضع القطاع الصناعي حالياً والدمار الذي طاله وشمول القطاع الخاص بالتخصيصات المالية والدعم المقدم من المنظمات الدولية منها البنك الدولي والمنح المقدمة من المجموعة الدولية لاعمار العراق وانشاء صندوق دعم لتصدير المنتجات العراقية واعادة النظر بقانون الاستثمار الاجنبي وفق مقتضيات الاوضاع الاقتصادية والاستحقاقات المستقبلية للاقتصاد الوطني وضمان مساهمة ومشاركة القطاع الخاص العراقي بحصة في هذه الاستثمارات واعطاء الاولوية للمنتوج الوطني بتجهيز الوزارات والمؤسسات الحكومية لاحتياجاتها من هذه المنتجات والتي تتوفر فيها المواصفات المعتمدة لغرض تنشيط وتشغيل المشاريع الانتاجية.

في اسواق الجملة

ارتفاع مفاجئ في اسعار الرز والسكر والطحين

بغداد / يحيى الشرع

سجلت اسعار الجملة لسوق المواد الغذائية ارتفاعاً ملحوظاً خاصة بعد غياب وتأخر بعض مفردات البطاقة التموينية عن المواطنين.

وهذا الارتفاع في اسعار (الرز والسكر والدهن والطحين الصفر جاء بعد تلكؤ وزارة التجارة في توفير المواد الغذائية وترك السوق السوداء تعمل بحريتها في السوق الذي طالما يلجأ اليه المواطن في الازمات الاقتصادية.

الحدث الاقتصادي تجولت في اسواق شورجة البياع للمواد الغذائية والتقت الحاج توفيق العبيدي تاجر مواد غذائية والذي قال ان المواد الغذائية وللاسف في ارتفاع مستمر عن معدلاتها وخاصة المواد الرئيسة مبيناً ان سعر كيس الرز زنة ٥٠ كغم وصل إلى (٢٨) الف دينار بعد ان كان سعره (٢٠) الفاً والسكر وصل سعره إلى (٣٥) الف دينار بعد ان كان سعره (٢٥) الف دينار والطحين الصفر وصل سعره إلى (٢٣) الف دينار بعد ان كان (١٦) الف دينار وسعر عبوة الدهن الكبيرة وصلت إلى سعر (١٦,٥) الف دينار بعد ان كانت تباع بسعر عشرة آلاف دينار.

واضاف ان بعض المواد الغذائية حافظت على اسعارها مثل الزيت والبقوليات والمواد الغذائية الاخرى مثل مادة الشاي موضحاً ان سبب عدم ارتفاع اسعار الزيت هو عزوف المواطن عن شراء هذه المادة الغذائية لغلاء اسعارها مقارنة باسعار الدهن الذي يعد المادة الرئيسة لغذاء المواطن.

وقال عماد محمود العبيدي تاجر مواد غذائية وصاحب مكتب نقليات ان سبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية هو الوضع الامني غير المستتب خاصة على الطرق الخارجية اذ كثيراً ما تتعرض سياراتنا الكبيرة الخاصة بنقل المواد الغذائية من البصرة والموصل ونقاط طريبيل والوليد إلى بغداد لعمليات السلب والنهب او التفجيرات اثر الاعمال العسكرية المتعارف عليها فضلاً عن عدم اهتمام وزارة التجارة بتأمين المواد الغذائية.

وشاطره الرأي قصي الدوري تاجر مواد غذائية ومورد من الخارج مضيفاً: نحن نستورد ونتفق مع شركات عالمية لشراء مواد غذائية ومساحيق الغسيل وباسعار مناسبة وانا استغرب من استمرار واصرار وزارة التجارة على توزيع المساحيق بشكل خاص على المواطن، من ضمن مفردات الحصة التموينية وهي من النوع الرديء والذي يؤكد سوء التعاملات التجارية رخص اثمانها وكذلك المواد الغذائية الرئيسة الاخرى. معتقداً ان بقاء سياسة وزارة التجارة على هذا الخط سيواصل ارتفاع اسعار المواد الغذائية وخاصة النوع الرديء الذي اصبح العراق سوقاً رائجاً له بفضل العقود التجارية التي تبرمها الجهات المسؤولة مع الشركات العالمية.

حقي الكبيسي صاحب محلات جملة للمواد الغذائية قال: لماذا لا تعمل وزارة التجارة على استبدال مفردات الحصة التموينية المقررة للمواطن (بالاموال) وبهذا تسد الخلل في نقلها وعدم وصولها بالوقت المناسب وحماية المواطن من دفع ضريبة السوق السوداء بشرائها.

ارتفاع صادرات اليمن مـــن النفط

صنعاء/الوكالات

ارتفعت قيمة حصة الحكومة اليمنية من صادرات النفط الخام خلال الخمسة الأشهر الأولى من العام الحالي لتصل إلى ١٠٧٩ مليون دولار وذلك برغم انخفاض حجم الكمية المصدرة.

وقال تقرير صادر عن البنك المركزي إن حجم الصادرات النفطية انخفض إلى ٢٣,٨٢ مليون برميل من ٢٤,٢٢ مليون برميل في الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٤, لكن هذه الصادرات حققت ارتفاعا في العائدات قدره ٢٨٦ مليون دولار لتصل إلى ١٠٧٩ مليون دولار صعودا من ٧٩٣ مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

وتم احتساب سعر البرميل الواحد في اليمن بواقع ٣٤,٣١ دولارا مقارنة بـ ٣٢,٧٥ دولارا احتسبت كمعدل لسعر البرميل خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٤,

وكان اليمن قد حقق نموا في عائدات الصادرات النفطية خلال العام الماضي وصلت إلى ٢,٢٥ مليار دولار مقارنة بـ ١,٨٢٩ مليار دولار في العام الذي سبقه.

وتشكل حصة عائدات النفط الخام التي تحصل عليها الحكومة اليمنية من تقاسم الإنتاج مع الشركات النفطية الأجنبية المنتجة نحو ٩٣٪ من إجمالي حجم صادرات البلاد ونحو ٧٠٪ من موارد الموازنة العامة للدولة و ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغت حصة الحكومة اليمنية من الصادرات النفطية التي تتقاسمها مع الشركات الأجنبية التي تتولى أعمال التنقيب والإنتاج ٦١,٧٣ مليون برميل عام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٦٥,٤٢ مليونا في عام ٢٠٠٣,

وتعمل حاليا في البلاد أكثر من ٣٠ شركة عالمية في مجال إنتاج واستكشاف النفط، ويتراوح إنتاج اليمن من النفط حاليا بين ٤٠٠ و٤٥٠ ألف برميل يوميا.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨